● أخبار قصيرة

طالبان ترفض الضغوط الباكستانية بشأن بناء سدكنر

أعلن "ذبيح الله مجاهد" المتحدث باسم حكومة طالبان رداً على وصف مسؤولين باكستانيين لقرار كابل ببناء سد على نهر كنر بأنه عدائي، أن أفغانستان لا تحتاج إلى إذن أي أحد لبناء هذا السد. وقال مجاهد: "مياه أفغانستان ليست حقاً لأحد، ولا ننتظر إذن أحد لبناء السد، كما أننا لا نقبل ضغط أي شخص". وأكد المتحدث باسم طالبان في الوقت نفسه أن الهيئة الحاكمة في أفغانستان اتبعت سياسة خارجية اقتصادية التوجه، ولهذا السبب فإن لديها علاقات تجارية وعبور جيد مع الدول المجاورة. وكان "جون إتشكزاي" وزير الإعلام في ولاية بلوشستان الباكستانية، وصف قرار طالبان ببناء سد على نهر كنر بأنه عمل عدائي، وحذر من أن هذا الإجراء سيؤدي إلى تفاقم التوترات والصراعات المحتملة.

صربيا..استمرار المظاهرات اعتراضا على الإنتخابات البرلمانية

تدعي المعارضة في صربيا بوجود تزوير في الانتخابات البرلمانية الأخيرة مما ادى إلى استمرار المظاهرات في بلغراد عاصمة هذا البلد. وبعد هجوم المحتجين يوم الأحد على مبنى لجنة الانتخابات، قام المتظاهرون الآن بإغلاق الشارع المؤدي إلى وزارة الإدارة الحكومية والحكم الذاتي المحلي. وبعد مرور أسبوع تقريبًا على الانتخابات البرلمانية في صربيا التي شهدت فوضى، قام المتظاهرون بإغلاق شارع في وسط العاصمة بلغراد. كما لاحظ مراسل وكالة الأنباء الفرنسية، قام عدة مئات من المحتجين بإغلاق الطريق المؤدي إلى وزارة الإدارة الحكومية والحكم الذاتي المحلي. وكان قد سبق الإعلان عن إغلاق الطرق.

مساعدة مالية أسترالية لإعادة لاجئي الروهينجا إلى بلادهم

أعلنت وكالة الأنباء الوطنية في بنغلاديش أن أستراليا ستقدم ٢٣٥ مليون دولار أمريكي لمساعدة اللاجئين الروهينغا على العودة إلى وطنهم الأم في ميانمار. وأكد جيريمي بروير، المفوض السامي الأسترالي للاجئين، دعم بلاده لبنغلاديش في إعادة اللاجئين الروهينغا إلى ميانمار بكرامة، موضحاً أن بلاده ستقدم مساعدات تقدر بحوالي ٢٣٥ مليون دولار أمريكي. وقد فر مئات الآلاف من المسلمين الروهينغا من ميانمار عام ٢٠١٧ بعد قمع الجيش بوحشية أدى لمقتل العديد منهم، إلى بنغلاديش. وما زال الكثيرون في ميانمار محتجزين في مخيمات تفرض قيوداً شديدة على التنقل وتمنعهم من التعليم أو تلقي الرعاية الطبية. ويعيش نحو مليون شخص في ظروف قاسية في بنغلاديش. كما ترد أنباء من حين لآخر عن غرق عشرات المسلمين في المياه المحيطة بالدول المجاورة.

رغم المعارضة الدولية

ما هي خلفية وآثار سياسة ترحيل اللاجئين الأفغان من باكستان؟

الوفاق/ أثار إعلان باكستان في أكتوبر ٢٠٢٣ بأنها ستطرد جميع المهاجرين غير المسجلين لديها مخاوف بين ما يقرب من مليوني مهاجر أفغاني غير شرعي في البلاد من أنهم سيتم ترحيلهم إلى ظروف تعرضهم للخطر. و تقول باكستان إن هذا الإجراء ضروري لوقف تصاعد نفوذ الجماعات الإرهابية التي تعمل في منطقة الحدود لديها، لكن النقاد، بمن فيهم كل من الولايات المتحدة وحكومة طالبان في أفغانستان، يحذرون من أنه يمكن أن يؤدي ذلك إلى مزيد من التطرف.

ما هي سياسة باكستان في الترحيل؟

ينطبق أمر الترحيل على جميع "الأجانب غير المسجلين" المتبقين في باكستان اعتبارا من ١ نوفمبر ٢٠٢٣. وبذلك يتأثر المواطنون الأفغان بشكل مباشر أكثر من غيرهم، يقيم أكثر من ٤ ملايين في باكستان، ويُقدَّر أن ١,٧ مليون غير حاملين لوثائق رسمية. عاش كثيرون منهم هناك لعقود، بعد أن فرّوا من أفغانستان في الثمانينات خلال احتلال الاتحاد السوفييتي للبلاد. كما تتضمن هذه السياسة الجديدة أعدادًا أصغر من الصوماليين واليمنيين غير الحاملين لوثائق الإقامة والذين يعيشون في باكستان. لتنفيذ هذه السياسة، اضطرت حكومة باكستان إلى إنشاء تسعة وأربعين مركزًا جديدًا للترحيل على عجل، وتفيد التقارير أن الظروف فيها قاسية. ويعبر ١٥٠٠٠ أفغاني الحدود يوميًا ويُقدَّر أن ٤٥٠٠٠٠ قد غادروا بالفعل. وقدم مسؤولون باكستانيون تأكيدات بأن المقيمين الأفغان الحاملين لوثائق قانونية لن يتم طردهم، لكن هناك تقارير عن أن بعضهم تعرضوا للاستهداف على أية حال.

ما هي أسباب ترحيل باكستان للمهاجرين؟

تقول إسلام آباد إن سياستها مصممة بشكل رئيسي لمكافحة الإرهاب. كانت الحدود المتنازع عليها بين باكستان وأفغانستان، المعروفة أيضًا باسم "خط ديوراند" نسبة إلى الدبلوماسي البريطاني الذي تفاوض بشأنها، موطنًا لمجموعة متنوعة من الجماعات المتطرفة لعقود من الزمن. وتشمل هذه طالبان باكستان، المعروفة أيضًا باسم طالبان باكستانية، وتنظيم داعش الإرهابي فرع خراسان، وهو فرع من التنظيم الأوسع نطاقاً. وبهذا الصدد اتهم مسؤولون باكستانيون المواطنين الأفغان بزيادة حدة الهجمات الإرهابية واتهموا حكومة طالبان بإيواء المسلحين. ووفقًا لبعض المحللين، تأمل باكستان في الضغط على حكومة طالبان لاتخاذ موقف أكثر جدية تجاه الإرهاب، ويشير آخرون إلى رغبتها في تقليل عدد السكان من البشتون، وهم أقلية كبيرة ينتمي إليها العديد من المهاجرين الأفغان، والذي يراهم الجيش الباكستاني –المؤثر- أنهم يشكلون تهديدًا انفصاليًا. وهذه ليست المرة الأولى التي تعبّر فيها باكستان عن مخاوف أمنية في حملة قمع الهجرة، ففي عام ٢٠١٦، أبعدت ما يقرب من ستمائة ألف مهاجر أفغاني، ووصفت منظمة هيومن رايتس ووتش النزوح الجماعي بأنه "أكبر عملية إعادة قسرية غير قانونية للاجئين في الأونة الأخيرة". وبعد ذلك مباشرةً بدأت باكستان في بناء سياج على طول خط ديوراند.

هل ستؤثر الإنتخابات على قضية الترحيل؟

تتزامن عمليات الترحيل مع آفاق سياسية واقتصادية مضطربة قبل الانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في فبراير ٢٠٢٤. واجهت باكستان اضطراباً شديدًا منذ أطيح برئيس الوزراء المنتخب الأخير، عمران خان، عن السلطة في عام ٢٠٢٢ بعد خلافه مع الجيش الباكستاني وأدت إزاحته من السلطة إلى احتجاجات شعبية واسعة النطاق، ولا سيما بعد اعتقاله بتهمة الاحتيال بعد عام، وعلى الرغم من وجوده في السجن حاليًا، فإن خان يهدف إلى الترشح مرة أخرى، ويمكن أن يواجه رئيس وزراء آخر أطيح به وهو نواز شريف، الذي فرّ إلى لندن في عام ٢٠١٩ بعد توجيه تهم الفساد إليه وعاد في أكتوبر ٢٠٢٣. ومع ذلك، يقول الخبراء إن الجيش لا يزال يدير الأمور من وراء الكواليس. يكتب مايكل كوغلمان من مركز ويلسون "من المرجح أن الجيش، الذي يمارس نفوذًا كبيرًا على النظام الانتقالي، هو الذي يقود سياسة [الترحيل]". وبالتالي، من غير المرجح أن يكون أمام أي من المرشحين الكثير من المجال للمناورة بشأن الهجرة، حيث لا تزال وجهات النظر الشعبية مناهضة للمهاجرين بشكل حازم، وأبدى خان، وهو بشتوني، انتقادات لسياسة الترحيل على ما يبدو، لكنه كرئيس للوزراء أجبر على التخلي عن خططه لتوفير مسار للحصول على المواطنة للأفغان بعد انتقادات من الأحزاب المعارضة. وفي الوقت نفسه، أشرف شريف على عملية الترحيل الجماعية في عام ٢٠١٦ و يقول بعض المحللين إن تفاقم الأزمة الاقتصادية في باكستان، واحد من أسوأ أزمات البلاد منذ استقلالها عام ١٩٤٧، حيث أسهم في تصاعد المشاعر المعادية للمهاجرين سياسيًا وارتفعت أسعار المواد الغذائية والوقود ارتفاعًا حادًا، وانخفضت العملة الباكستانية بسرعة، ونضبت احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية. كما زادت انقطاعات التيار الكهربائي على نطاق واسع في البلاد بسبب الاستثمار غير الكافي في البنى التحتية من تقويض الاقتصاد؛ مما اضطر إسلام آباد إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي للحصول على قروض بقيمة ٣ مليارات دولار. ووفقًا لما ورد فرضت الميزانية المشددة على الحكومة رسوم خروج على المهاجرين غير الشرعيين بقيمة ٨٣٠ دولارًا، أي أكثر من نصف الدخل السنوي المتوسط في باكستان.

ما هي ردود الفعل الدولية؟

أثارت القضية انتقادات من الأمم المتحدة والولايات المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان التي دعت باكستان إلى وقف عمليات الترحيل والوفاء بالالتزاماتها الدولية لمعاملة اللاجئين بشكل سليم، و لكن لم تصادق باكستان أبدًا على اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ وبالتالي لا توجد حماية محلية للاجئين. ومع ذلك، يقول المحللون القانونيون إن عمليات الترحيل لا تزال تنتهك المعايير الدولية لحقوق الإنسان ضد إعادة طالبي اللجوء إلى موقف خطير أو قمعي ويقول مدافعو حقوق الإنسان إن أفغانستان تفي بهذه المعايير أيضًا، وقد تدهور الوضع الإنساني أكثر منذ استيلاء طالبان على السلطة في عام ٢٠٢١، مما يعزز التهديد للاجئين في باكستان الذين يواجهون الترحيل إلى أفغانستان، يقول مسؤولون أمريكيون إنهم يسعون للحصول على تأشيرات أمريكية لما لا يقل عن خمسة وعشرين ألف أفغاني معرضين لخطر خاص، بمن فيهم حلفاء الحرب السابقين والصحفيين وناشطي حقوق المرأة. إن عمليات الترحيل يمكن أن تزيد أيضًا من تدهور العلاقات بين باكستان وأفغانستان، حيث أدانت الأخيرة السياسةو يمكن أن يعقد العبء المالي لمئات الآلاف من العائدين جهود المساعدة، نظرًا لاستمرار العقوبات الغربية على طالبان. ودعت أفغانستان إلى مزيد من المساعدة الدولية، مدعيةً وجود دفع مماثل من إيران لترحيل المهاجرين الأفغان، لكن العديد من المانحين ما زالوا مترددين. وفي الوقت نفسه، يقول بعض المحللين إن خطة باكستان للحد من الهجمات الإرهابية عن طريق ترحيل المهاجرين يمكن أن تنتهي بالعكس من خلال تغذية المظالم وتقليل استعداد كابول للتعاون.

يرى محللون أن باكستان ترغب في تقليل عدد السكان من البشتون، وهم أقلية كبيرة ينتمي إليها العديد من المهاجرين الأفغان

في خطوة تزيد التوترات

بريطانيا تقرر إرسال سفينة حربية إلى شواطئ غويانا

بحسب صحيفة "تاغس أنزايغر" السويسرية، سترسل بريطانيا سفينة حربية "إتش إم إس ترنت" إلى غويانا ،في خطوة تعتبرها فنزويلا استفزازية. ويأتي ذلك في ظل تدهور الوضع في منطقة اسكيبو النفطية المثيرة للجدل،و في خضم النزاع الحدودي بين فنزويلا وغويانا على منطقة اسكيبو الغنية بالنفط. وقالت وزارة الدفاع البريطانية يوم الاثنين إن "إتش إم إس ترنت" ستزور غويانا، شريكها الإقليمي والمنفعة المشتركة، في ديسمبر. وجاء في البيان: "هذا جزء من مهمة دورية لهذه السفينة الحربية في المحيط الأطلسي".

وبحسب تقارير إعلامية، توجد هذه السفينة الحربية حالياً في بربادوس وستتوجه بعد ذلك إلى سواحل غويانا، المستعمرة البريطانية السابقة. وبحسب شبكة بي بي سي البريطانية، تم تخطيط مناورات مع دول أخرى أيضاً. هذه السفينة الحربية، التي تتمركز عادة في البحر المتوسط، تم إرسالها إلى البحر الكاريبي في أوائل ديسمبر لمكافحة تهريب المخدرات.

ووصف "فلاديمير بادرينو لوبيز"، وزير الدفاع الفنزويلي، إرسال هذه السفينة إلى غويانا يوم الاثنين بأنه خطوة "استفزازية". وكتب عبر منصة X: "هذه الخطوات الاستفزازية تهدد "السلام والاستقرار" في المنطقة. وأشار أيضاً إلى الاتفاق الذي تم في منتصف ديسمبر بين نيكولاس مادورو، رئيس فنزويلا وإيرفان علي، رئيس حكومة غويانا، اللذين التزما بالامتناع عن العنف والتهديد بالعنف.

وكانت التوترات قد ارتفعت سابقاً في منطقة اسكيبو في غويانا، وبحسب معلومات الحكومة، صوّت المشاركون في استفتاء غير ملزم في فنزويلا بأغلبية ساحقة لصالح مطالبة هذا البلد الأمريكي الجنوبي بأسكيبو. وبعد ذلك بقليل، طالب مادورو بإعلان هذه المنطقة كمقاطعة فنزويلية وإصدار ترخيص لإنتاج النفط.

وأعلنت وزارة الدفاع البريطانية في بيان دون الإشارة إلى فنزويلا أو النزاع الحدودي القائم بين كاراكاس وغويانا أنها ستنشر سفينة دورية "البحرية الملكية" المعروفة باسم "إتش إم إس ترنت" (HMS Trent) في غويانا. ويأتي نشر هذه السفينة الحربية بعد زيارة وزير الخارجية البريطاني إلى غويانا في وقت سابق من هذا الشهر بهدف إظهار الدعم لهذا الحليف والمستعمرة السابقة لهذا البلد.